

المغرب: ينبغي توضيح الوضع القانوني للدكتور العباس سباعي

حثت منظمة العفو الدولية الحكومة على توضيح الوضع القانوني للدكتور العباس سباعي، الذي أعلن إضراباً عن الطعام بعد يومين من القبض عليه في 11 يونيو/حزيران 2010 حسبما يبدو بموجب مذكرة اعتقال صدرت بحقه في عام 2006، وهو حالياً محتجز في أحد المستشفيات في ورزازات، حيث ورد أن حالته الصحية قد تدهورت نتيجة لإضرابه عن الطعام.

ويعتقد أن القبض على الدكتور سباعي في الدار البيضاء في 11 يونيو/حزيران 2010 مرتبط بمحاكمته وسجنه في عام 2006 بتهم السب والقذف العلني للقضاء ولموظفين عموميين، وذلك بسبب الملاحظات التي أبدتها عندما مثل كشاهد في قضية كان يُحاكم فيها أحد موظفيه. ونتيجة لملاحظاته، ذُكر أن وكيل الملك في زاكورة وجه إليه تهمة السب والقذف لموظفين رسميين. وورد أنه كان قد قُبض عليه في 2 فبراير/شباط 2006، وأنه حوكم وأدين وحُكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر قبل نهاية ذلك اليوم، في الوقت الذي حُرِم فيه من إتاحة الوقت الكافي له لاستشارة محام أو إعداد دفاعه. وأيدت محكمة الاستئناف بزاكورة ذلك الحكم على الرغم من المخالفات الإجرائية الخطيرة التي اكتنفت المحاكمة، ولكنها خفضت مدة حكمه إلى النصف. وقد أعلن إضراباً عن الطعام احتجاجاً على ذلك، وأثار حبسه انتقادات واسعة النطاق في المغرب وعلى المستوى الدولي. وقد أُطلق سراحه بعد بضعة أسابيع، أي في 10 مارس/آذار 2006، حيث قال أن أحد المسؤولين أبلغه بأن الإفراج عنه جاء نتيجة لعفو ملكي أصدره الملك محمد السادس، كرئيس للدولة. ولكنه لم يتلق أي إشعار خطي يؤكد هذا الأمر.

إن أسباب اعتقال الدكتور سباعي في 11 يونيو/حزيران 2010 لا تزال غير واضحة، ويتعين على السلطات المغربية توضيحها. ويبدو أن السلطات تسعى إلى تنفيذ الحكم بالسجن الذي كان قد صدر بحقه في عام 2006 على الرغم من العفو الملكي، الذي قيل له إنه سبب إطلاق سراحه في عام 2006.

ووفقاً لأبناء لم تتأكد بعد، فقد قدم الدكتور سباعي إلى السلطات شكاوى عديدة تتعلق بالأنشطة الإجرامية وعمليات التهريب المزعومة التي تحدث في منطقة محاميد الغزلان، وهي منطقة تقع في جنوب شرق المغرب، دأب الدكتور سباعي على العمل فيها في مجال تطوير مشروع بيئي و سياحي وغيره من المشاريع. وقد اتهم السلطات بالتقاعس عن إجراء تحقيقات في تلك الأنشطة واتخاذ إجراءات ضد العصابات المسلحة والمهربين في المنطقة. وإذا صحَّ هذا الأمر، فإنه يمكن أن يكون أحد العوامل التي أسهمت في قرار القبض عليه في المرة الأخيرة. وذُكر أن النساء المشاركات في مشاريع التنمية في منطقة محاميد الغزلان قمن بتنظيم اعتصامات احتجاجية ضد اعتقال الدكتور سباعي وحبسه في الأيام الأولى من هذا الشهر.

وفي رسالة وجهتها إلى وزير العدل محمد الناصري، دعت منظمة العفو الدولية إلى توضيح الأسباب والأساس القانوني لإعادة اعتقال الدكتور العباسي سباعي، وإلى تأكيد أن عفواً ملكياً شمله عندما كان مسجوناً في عام 2006.

وإذا كان حبس الدكتور العباسي غير مرتبط مباشرة بالحكم الذي كان قد صدر بحقه في عام 2006، فإنه ينبغي إطلاق سراحه فوراً، ما لم يُقدَّم إلى محاكمة عاجلة وعادلة بتهم جنائية معترف بها و مع إتاحة الوقت والمساعدة القانونية الواجبين لإعداد دفاعه.